

Distr.: General
24 October 2002
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة

تجدون مرفقا طيه بيان البوسنة والهرسك، في إطار البند المعنون "الحالة في البوسنة والهرسك" من جدول الأعمال (انظر المرفق). وحيث أنه سُمح لوفدي بالمشاركة في الجلسة، ولكنه للأسف لم يُعط الكلمة، فيرجى إدراج البيان المرفق الصادر عن وفد البوسنة والهرسك.

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) د. ميرزا كوسليو تيجيتش

السفير

الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة

السيد الرئيس،

أصحاب السعادة، الممثلون الدائمون لدى الأمم المتحدة،

أعضاء مجلس الأمن،

أود أن أتقدم إليكم بالشكر للمشاركة في مناقشة اليوم بشأن التقرير الثالث والعشرين للممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام، المقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة. وترحب حكومة البوسنة والهرسك بالتقرير. وأود شخصيا الترحيب بالممثل السامي، اللورد بادي أشداون الذي قدم تقريره إلى مجلس الأمن لأول مرة وأتمنى له التوفيق في أنشطته المقبلة. وفي نفس الوقت فإنني أنتهز هذه الفرصة لأتقدم بالشكر إلى الممثل الخاص، السيد جاك بول كلاين، على الإحاطة التي قدمها وعلى إتمامه لمهامه بنجاح في البوسنة والهرسك.

وبحلول نهاية هذه السنة، فإن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ستختتم ولايتها، ونحن نرى أنها حققت نتائج باهرة. ولقد أنشأنا إدارة شؤون حدود الدولة، بمشاركة المجتمع الدولي، والتي استأنفت الرقابة على حدود البوسنة والهرسك بنسبة مائة في المائة. وهذا أمر ذو أهمية قصوى في تقليص ومنع جميع أشكال الاتجار غير المشروع. وساهمت البعثة أيضا مساهمة كبيرة في إعادة تشكيل جهاز الشرطة فضلا عن إنشاء آليات لتعاون الشرطة بين الكيانين وبين الأقاليم. وأسهمت أيضا إسهاما كبيرا في بدء التعاون المهني بين الشرطة والقضاء الجنائي، مما غطى نقضا كبيرا في مجال حكم القانون.

وترحب حكومة البوسنة والهرسك أيضا بالتحول السلس والفعال من بعثة الأمم المتحدة إلى بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي. ونحن على ثقة من أن خبرات البعثة ستيسر إلى حد كبير ولاية بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي التي تركز على المضي في تثقيف الشرطة والمسؤولين بجهاز القضاء، فضلا عن رصد عملية إعادة تشكيل المؤسسات والإصلاحات في قطاع حكم القانون. ومن الهام بالنسبة لبعثة شرطة الاتحاد الأوروبي أن تنسق أنشطتها مع سلطات البوسنة والهرسك في هذا القطاع الهام من تنفيذ عملية السلام.

السيد الرئيس،

لدى البوسنة والهرسك حاليا جهاز قضائي، يضم عددا من القضاة والمدعين العامين يتجاوز المتوسط بالنسبة لعدد السكان، حتى في البلدان الأوروبية بالغة التقدم. ومع ذلك فقد أخفقت في تحقيق نتائج تعادل المعايير الأوروبية. وقد قام المجتمع الدولي، من خلال برامجه

المتخصصة، مثل برنامج تقييم النظام القضائي والوحدة الاستشارية للعدالة الجنائية ببعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، فضلا عن اللجنة القضائية المستقلة التي أنشأها مكتب الممثل السامي، بتحديد مجالات من النظام ينبغي إدخال تحسينات فورية عليها، ولقد أدرجها المفوض السامي في برنامجه تحت اسم "الوظائف والعدل". وترمي تلك التدابير، من جهة، إلى إصلاح المؤسسات القائمة وإنشاء مؤسسات جديدة (مثل محكمة الدولة والمجلس القضائي الأعلى ومكتب المدعي العام)، فضلا عن الإصلاحات التشريعية المصاحبة، من جهة أخرى.

ويود وفد البوسنة والهرسك تقديم دعمه الثابت لبرنامج الإصلاحات القضائية حسبما وضعه الممثل السامي، ويود في نفس الوقت تقديم تأكيدات به بأن الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك، فضلا عن برلماني الكيانين، سيبدلون أقصى ما يمكن من جهود لاعتماد التشريع اللازم لتنظيم هذه المسألة.

وسينص القانون الجنائي للدولة، بدون شك، على الإطار القانوني اللازم لتمكين إدارة شؤون حدود الدولة والجمارك وفريق مكافحة الإرهاب ومكتب المدعي العام من التحقيق في الجرائم وملاحقة مرتكبيها، مثل الاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة والإرهاب الدولي وما شابهها، والتي تمثل شواغل سكان الأرض بأسرهم. وستؤدي القوانين الجنائية التي يجري إصلاحها إلى تعاون جهاز الشرطة وإدارة شؤون حدود الدولة والمدعين العامين من جميع المستويات، مما يؤدي إلى ربط جميع وكالات إنفاذ القانون بالنظام الأوروبي القائم.

السيد الرئيس،

يعد التكامل الأوروبي والتعاون الإقليمي من رؤى وأولويات حكومة البوسنة والهرسك. ومنذ التقرير الأخير الذي قدمه الممثل السامي إلى مجلس الأمن، أصبحت البوسنة والهرسك عضوا في مجلس أوروبا. ولقد تم الوفاء بشروط "الدليل التفصيلي" التابع للاتحاد الأوروبي وفاء تاما. ولقد بدأ بالفعل إجراء دراسة الجدوى والمفاوضات بشأن اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، مما سيسر الإصلاحات اللازمة في المجال التشريعي وفي جميع جوانب الحياة عموما ويعجل بتطبيقها.

وتحظى العلاقات مع البلدان المجاورة، أي جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بأهمية قصوى، إذ أن هناك الكثير من المسائل التي ينبغي حلها على الصعيد الإقليمي. ونحن نشعر بالرضى عن سلسلة الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدت مؤخرا. ونرحب بمؤتمر القمة الأول لرؤساء دول البوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية كرواتيا الذي انعقد في سراييفو في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

وإننا لعللى ثقة من أنه لن يتسنى حل مشكلة عودة اللاجئين أخيراً إلا عن طريق التعاون والتنسيق الملائمين فيما بين الدول الثلاث. ونحن نتوقع تنفيذ المرفق السابع من اتفاق دايتون/باريس للسلام، تنفيذاً كاملاً في المستقبل القريب. وحتى الآن استعاد الملاك ملكية ٧٠ في المائة من الممتلكات التي هُجرت أثناء الحرب تقريباً، ويعد تسارع هذه العملية في الأشهر الأخيرة أمراً مشجعاً.

ولا يمكن حل مسألة الأنشطة الإجرامية والاتجار غير المشروع والتهريب واعتقال مجرمي الحرب المدانين وتسليمهم إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا حلاً فعالاً إلا بالتعاون التام من جانب المؤسسات ذات الصلة التابعة لجميع دول المنطقة. ويرمي إنشاء إدارة شؤون حدود الدولة إلى مكافحة هذه الأنواع من الجريمة المنظمة، ويهدف في نفس الوقت إلى عدم عرقلة التبادل القانوني للبضائع والمسافرين.

السيد الرئيس،

ويتمثل الهدف الرئيسي لبرنامجنا الاقتصادي في تحسين بيئة الأعمال التجارية وفي إنشاء منطقة اقتصادية واحدة. وإلى جانب ذلك فإن توسيع التعاون الاقتصادي الإقليمي هام جداً. وستؤدي عملية تقليص الحواجز التجارية بين الدول، وتعزيز تبادل البضائع ورؤوس الأموال، وتشجيع المشاريع المشتركة التي تعود بالفائدة على الجميع، إلى توفير البيئة المناسبة لأداء أنجح في الأسواق العالمية. ولذا فنحن نرحب باتفاقات التجارة الحرة فيما بين الدول في جنوب شرق أوروبا التي جرى توقيعها لتشجيع التعاون الاقتصادي وتعزيز النمو في المنطقة.

السيد الرئيس،

وفيما يتعلق بالانتخابات الأخيرة، ينبغي التشديد على أن التنفيذ المقبل لنتائج الانتخابات سيقوم على قرار المحكمة الدستورية فيما يتعلق بالمساواة في الحقوق لجميع الفئات الإثنية في كامل أراضي البوسنة والهرسك. وبناء على ذلك، ولأول مرة في أعقاب الحرب وفي جميع مستويات الحكومة بالبلد، سيتم تشكيل هياكل حكومية متعددة الإثنيات بالبلد. وتشكل هذه العملية مجدداً تحدياً ونرحب بمساعدة المجتمع الدولي عند الاقتضاء.

السيد الرئيس،

أود أن أكرر ثانية أن أولويات حكومة البوسنة والهرسك هي نفس الأولويات الواردة في تقرير الممثل السامي والإحاطة التي قدمها. ولذا فإننا نلتزم بالعمل في شراكة مع المجتمع الدولي لإنجاز هذه الأهداف.

السيد الرئيس،

وتفضلوا بقبول جزييل الشكر.